الأنباء
الاحد 29 سبتمبر 2013

مجلس الأمن يقفز فوق الفصل السابع ويقرّ تفكيك الكيماوي السوري.. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية توافق على تفكيكها كاملة

«جنيف 2».. تفاصيله تكشف في أكتوبر والمؤتمر يعقد في نوفمبر

جانب من جلسة مجلس الامن خلال التصويت على قرار بشأن كيماوي سورية مساء امس الاول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع مساء امس الأول بتوقيت نيويورك مشروع القرار الروسي ـ الأميركي المتعلق بملف الأسلحة السورية، وأدان القرار بأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية، وخاصة الهجوم الذي وقع في غوطة دمشق 21 أغسطس الماضي.

وأكد القرار ـ الذي لم يصدر بموجب الفصل السابع من الميثاق ـ دعمه الكامل لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يشمل اتخاذ تدابير خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية والتحقق الصارم من ذلك، ودعا مجلس الأمن إلى التطبيق الكامل لذلك القرار بأكثر الطرق سرعة وأمانا.

ونص القرار، الذي حمل الرقم 2118، على أنه لا يجوز لسورية أو أي طرف بها استخدام أو تطوير أو إنتاج أو امتلاك وتخزين الأسلحة الكيميائية أو نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر لدول أو أطراف أخرى، كما أكد القرار ضرورة تعاون سورية الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بما في ذلك الامتثال لتوصياتهما ذات الصلة.

وقرر مجلس الأمن الدولي تفويض فريق من الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، وطلب المجلس من الأمين العام والمدير العام للمنظمة التعاون بشكل وثيق لتطبيق قراري المجلس التنفيذي ومجلس الأمن.

وأكد أعضاء المجلس، في قرارهم، تأييدهم لإعلان جنيف الصادر في الثلاثين من يونيو من العام الماضي، وهو الإعلان الذي يحدد عددا من الخطوات الرئيسية بدءا من تشكيل هيئة حاكمة انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية، وإمكانية أن تضم تلك الهيئة أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومجموعات أخرى.

محققو الأمم المتحدة يحددون سبعة مواقع للتفتيش عن استخدام السلاح الكيماوي

من جانبه، وصف الأمين العام للأمم المتحدة هذا اليوم بـ «التاريخي»، ورحب بصدور القرار بالإجماع، وقال ان صدور القرار يعد بمثابة أول خبر يبعث على الأمل بشأن سورية منذ فترة طويلة.

وكشف بان كي مون أنه يسعى إلى انعقاد مؤتمر «جنيف 2» في منتصف نوفمبر المقبل، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة قد أكملت كل العمل التحضيري، وإلى أن الرئيس السوري بشار الأسد، قد أعلن استعداده لإيفاد وفد إلى جنيف كما أبدى الائتلاف الوطني السوري الاستعداد للمشاركة.

وأضاف في جلسة التصويت على مشروع القرار، ان قرار اليوم يضمن أن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية سيتم بأسرع وقت ممكن، وبأقصى قدر من الشفافية والمساءلة.

واعترف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بصعوبة عملية التحقق التي سيضطلع بها المحققون الدوليون بشأن تخزين وتدمير الأسلحة الكيماوية السورية، وقال في جلسة التصويت على مشروع القرار الخاص بالأسلحة الكيماوية السورية «ان نجاح المهمة سيعتمد على تطبيق الحكومة السورية لالتزاماتها بصدق ومن دون تأخير، ويشمل ذلك ضمان أمن وسلامة أفراد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة».

وأكد بان كي مون، كذلك على أهمية تعاون قوات المعارضة، وقال ان التدمير الدائم لتلك الأسلحة يصب في مصلحة جميع الأطراف، مؤكداً «ضرورة عدم نسيان الفظائع الناجمة عن استخدام القنابل والدبابات والمدافع، مطالبا بوقف كل أشكال العنف». وتابع قائلا: «ان وضع الضوء الأحمر لشكل واحد من الأسلحة لا يعني أن هناك ضوءا أخضر للأسلحة الأخرى، هذه ليست رخصة للقتل بالأسلحة التقليدية، واننا نتوقع من مجلس الأمن أن يطالب بقوة الحكومة السورية والمعارضة بالالتزام بتعهداتهما وفق القانون الإنساني الدولي بما في ذلك رفع جميع العقبات أمام المساعدات الإنسانية».

في هذا الوقت، أفاد ديبلوماسيون لوكالة «فرانس برس»، أمس الاول، بأن مؤتمر «جنيف 2» للسلام في سورية سيعقد في أواسط نوفمبر سعيا لإيجاد حل سياسي للنزاع السوري.

وأوضح الديبلوماسيون أن مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، الأخضر الإبراهيمي، سيكشف عما آلت إليه التحضيرات لعقد المؤتمر في نهاية أكتوبر، على أن يعقد المؤتمر في أواسط نوفمبر.

كما أكد ديبلوماسيون آخرون، لفرانس برس هذا الموعد بعد اجتماع بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزراء خارجية روسيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين بشأن النزاع في سورية.

وأشار الديبلوماسيون إلى أن بان كي مون سيباشر بإجراء اتصالات مع مبعوثه إلى سورية الأخضر الإبراهيمي اعتبارا من الأسبوع المقبل من أجل تحديد تاريخ عقد المؤتمر والدول المشاركة فيه.

وكانت جنيف شهدت مؤتمرا أول في يونيو 2012 سعيا لإيجاد حل سياسي للنزاع السوري، إلا أن مقررات هذا الاجتماع لم تنفذ بسبب الانقسامات داخل المعارضة السورية والمجتمع الدولي. الى ذلك، وافق أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية على قرار يقضي بتطبيق برنامج سريع للتفكيك الكامل لأسلحة سورية الكيماوية بحلول منتصف العام المقبل. وذكرت المنظمة في بيان من مقرها في لاهاي ان القرار يتطلب بدء عمل المفتشين الدوليين في سورية الأول من أكتوبر المقبل.

ونقل البيان عن المدير العام للمنظمة احمد اوزومكو التأكيد على جاهزية التقنيين المعنيين للعمل في سورية على الفور.

واعتبر اوزومكو ان القرار الذي اتخذته المنظمة «رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي يعمل من اجل احلال السلام في سورية ابتداء من تفكيك الأسلحة الكيماوية».

وأضاف «كلنا يعلم ان المهمة فوق الاعتيادية التي أسندت للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية تتطلب دعم الأمم المتحدة»، معربا عن الأمل في العمل عن كثب مع السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وكان مجلس الأمن قد اعتمد الليلة الماضية عقب قرار المنظمة قرارا بالاجماع ملزما من شأنه القضاء على الأسلحة الكيماوية السورية، محذرا من انه سيفرض في نهاية الأمر تدابير عقابية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة اذا لم يمتثل اي طرف في سورية للأحكام.

وفي سياق متصل، حددت بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالتحقيق في استخدام السلاح الكيماوي في سورية امس سبعة مواقع يشتبه في انها شهدت هجمات بهذا السلاح.

وقال بيان صحافي صادر عن مكتب البعثة ان فريق بعثة الأمم المتحدة واصل التحقيق في استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية ويعمل على إعداد تقرير شامل من المحتمل تقديمه في نهاية أكتوبر المقبل.

ويستند التقرير بحسب البيان الى عدد من الادعاءات المقدمة الى السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون والتي تقرر ان ثمة ما يبرر التحقيق في سبعة من تلك المواقع.

وكشف التقرير عن هذه المواقع وتاريخ الواقعة وهي خان العسل (ريف حلب) في 19 من مارس الماضي والشيخ مقصود (حي في حلب) في الـ 13 من ابريل وسراقب (ريف ادلب) شمال غرب سورية في 29 تبريل والغوطة (ريف دمشق) في 21 أغسطس والبحارية (ريف دمشق) في 22 أغسطس وجوبر (شمال شرق دمشق) في 24 أغسطس وأشرفية صحنايا (ريف دمشق) في 25 أغسطس.

وأضاف البيان ان فريق المحققين يتوقع ان ينتهي من أنشطته في سورية في 30 من سبتمبر الجاري.

واشار رئيس الفريق الاممي اكي سلستروم في البيان الي ان التحقيقات تتم بنفس طرق تقصي الحقائق وتقنياته المحايدة التي تم تطبيقها على الجولة الاولى من التحقيقات في غوطة دمشق.

وأوضح ان هذه التقنيات بيئية ووبائية معتمدة ومتفق عليها من الناحية العلمية مثل أخذ العينات والقيام بتحليلات مختبرية وكذلك اجراء مقابلات مع أطباء وضحايا وأطراف متصلة بالحوادث المعنية.

ونقلت أنباء صحافية غربية عن تقرير أميركي ـ روسي ان قسما كبيرا من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية غير قابل للاستخدام ويمكن تدميره بوتيرة اسرع مما كان متوقعا. ويؤكد التقرير الذي عرضه خبراء في الأسلحة على البيت الأبيض أن الترسانة السورية يمكن ان تدمر خلال تسعة اشهر وأنها لا تشكل تهديدا كبيرا من حيث احتمال اقدام مجموعات ارهابية على اخفائها او سرقتها بسبب شكل تخزينها.

وذكر التقرير ان سورية تمتلك اكثر من الف طن من الأسلحة الكيماوية منها 300 طن من غاز الخردل وسائر الترسانة مؤلفة من عناصر كيماوية سائلة مخزنة على شكل مادتين منفصلتين يتم خلطهما قبل الاستخدام.

الجيش الحر يتقدم في درعا ويخوض معارك في دمشق وحلب والمعارضة تدين استهداف دور العبادة في القتل والتفجير

مجموعة من الجيش الحر بعد اشتباكات مع القوات النظامية في حلب (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أعلن ناشطون سوريون أن المعارضة المسلحة تمكنت امس من السيطرة على «جمرك درعا القديم» على الحدود السورية الأردنية، وقالوا إن معارك عنيفة تدور صباح امس في حلب ودمشق وريفها، كما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 3 مسنين قضوا إعداما وحرقا على يد قوات النظام في حماة.

وقالت شبكة شام «بعد معارك طاحنة دامت 4 أيام، تمكن الجيش السوري الحر والكتائب الإسلامية من تحرير جمرك درعا القديم الذي يربط سورية بالأردن». كما بثت الشبكة تسجيلات مصورة لمراسلها أثناء مرافقته الثوار عند استهدافهم مقرات جيش النظام في ريف حلب، وأظهرت الصور قصفا بالدبابات التابعة للجيش الحر في بلدة العدنانية، وذلك ضمن ما تسمى معركة «العاديات ضبحا». أما في حمص، فأعلنت الشبكة عن سقوط عدد كبير من الجرحى بينهم أطفال ونساء جراء سقوط قذيفة على مكان مزدحم في حي الوعر المكتظ بالنازحين.

في غضون ذلك، أعلنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنها وثقت اليوم مقتل 3 مسنين بينهم أخوان في بلدة الرحية بريف حماة، حيث تم إعدامهم وحرق جثثهم على يد قوات النظام.

وأضافت ان الشبيحة قتلوا مدنيا أمام عائلته في المنزل ببلدة كرناز في ريف حماة، وذلك بعد محاولتهم سرقة أثاث منزله أثناء وجوده.

وفي الوقت نفسه، تحدثت شبكة شام عن اشتباكات في حي جوبر بدمشق بالتزامن مع تعرض الحي للقصف، إضافة لاشتباكات ببلدة حرستا قرب العاصمة.

من جهتها، قالت مجموعة «نبض العاصمة» إن مدينة عربين تتعرض لقصف عنيف بقذائف الهاون والمدفعية الثقيلة بالتزامن مع تحليق الطيران المروحي في سماء المدينة.

وكانت دمشق وريفها قد شهدا أمس أحداثا دامية، حيث أسفر انفجار سيارة مفخخة قرب أحد المساجد في منطقة رنكوس عن مقتل ما لا يقل عن 40 شخصا بعد صلاة الجمعة، كما تعرض حي القدم الدمشقي لقصف عنيف بقذائف الهاون.

وفي المقابل، استهدف الثوار مواقع عسكرية في أحياء برزة وكفر سوسة وجوبر، كما ذكرت الهيئة العامة للثورة السورية أن لواء الإسلام أطلق عملية «العزة لله» في الغوطة الشرقية وهاجم مقرات لحزب الله اللبناني.

في هذا الوقت، دان الائتلاف الوطني السوري المعارض امس بشدة المجزرة التي ارتكبت بريف دمشق بعد صلاة الجمعة أمس بتفجير سيارة مفخخة أمام جامع خالد بن الوليد في بلدة (رنكوس) متهما نظام الاسد بارتكابها.

واعتبر الائتلاف الوطني المعارض في بيان هذا العمل الإرهابي الذي راح ضحيته 37 قتيلا وأكثر من 100 جريح «صنفا من أصناف إرهاب الدولة الممارس منذ سنتين ونصف السنة ضد المدنيين وفق منهجية رعب تستهدف المساجد والكنائس وغيرها من المواقع ذات الإرث الحضاري والديني والثقافي للشعوب».

وأكد البيان «أنه في الوقت الذي تسعى الدول العظمى لإبرام صفقة معنونة باتفاق نزع أسلحة النظام الكيماوية» يموت العشرات من السوريين تحت وطأة الاستخدام المكثف للأسلحة التقليدية وما دونها من تفجير السيارات وإلقاء البراميل المتفجرة ذات الأثر العشوائي والتي لا تميز على اختلاف أنواعها.

وطالب الائتلاف بضرورة وقف النظام وآلة قتله التقليدية بالتوازي مع الكيماوية قبل أي شيء آخر وهذا ليس نداء فقط يوجهه الائتلاف للمجتمع الدولي بل هو واجب عليه ويتحمل كامل المسؤولية الأخلاقية عنه أمام التاريخ.

كما دان الائتلاف بأشد العبارات اعتداء ما يسمى «دولة الإسلام في العراق والشام» على كنيسة «سيدة البشارة» في الرقة وقيام هذا التنظيم باتخاذ الكنيسة مقرا عسكريا لمقاتليه بشكل يتعارض مع تعاليم الإسلام ويتنافى مع قواعد الأخلاق وحقوق المواطنة الأصيلة.

وقال البيان ان هذا التنظيم خارج عن الثورة السورية ولا يمثل بأي شكل من الأشكال تطلعات الشعب السوري ولا يحترم مبادئ ثورته السامية.

وأكد الائتلاف الوطني السوري التزامه الكامل أمام الله والشعب بحماية حقوق جميع السوريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والعرقية والسياسية ويتعهد بمحاسبة المعتدين على هذه الخروقات أمام قضاء عادل ونزيه لينالوا جزاءهم

«وورلد تريبيون»: البريطانيون يخشون من رد فعل دول الخليج جراء رفض المشاركة في ضرب سورية

واشنطن ـ أ ش أ: رأت صحيفة «وورلد تريبيون» الأميركية في تقرير لها امس أن البريطانيين قلقون على ما يبدو إزاء رد الفعل المحتمل من حلفائهم في دول الخليج جراء قرار البرلمان البريطاني بعدم المشاركة في أي هجوم على سورية.

وأشارت الصحيفة في تقرير أوردته عبر موقعها الإلكتروني امس إلى أن الحكومة البريطانية أنكرت أي تخوف من رد فعل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى على رفض بريطانيا المشاركة في أي عمل عسكري تقوده الولايات المتحدة ضد سورية، مضيفة أن المسؤولين صرحوا بأن ايا من أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي الست لم يثر هذا الأمر خلال محادثات ثنائية. ونقلت الصحيفة عن بيان للسفارة البريطانية في السعودية قالت فيه «لا نملك أي سبب يجعلنا نعتقد أن قرار البرلمان البريطاني بشأن سورية سوف يؤثر على علاقاتنا التجارية والاستثمارية مع السعودية».

ولفتت الصحيفة إلى أن البيان البريطاني جاء وسط تخوف المديرين التنفيذيين للشركات البريطانية من أن توقف الرياض عمليات شراء كبرى من الشركات البريطانية.

وأردفت الصحيفة قائلة إن «السعودية قادت مجلس دول التعاون الخليجي في حث منظمة حلف شمال الأطلنطي على التدخل عسكريا في سورية، وأقر المسؤولون البريطانيون بأن معظم دول التعاون الخليجي عارضت اقتراحا روسيا بتسليم سورية للأسلحة الكيماوية مقابل تعهد الولايات المتحدة بألا تتدخل عسكريا ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

واختتمت الصحيفة بتصريح أحد المسؤولين البريطانيين بأنه لن يكون هناك أي قرار رسمي من قبل أي من دول مجلس التعاون الخليجي ضد بريطانيا، مضيفا أن الخليجيين يتبنون أسلوب المماطلة عندما يريدون التعبير عن استيائهم.

هيومن رايتس ووتش: قرار الأمم المتحدة «لم ينصف» ضحايا النزاع السوري

بيروت ـ أ.ف.ب: انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي ويشكل إطارا لتدمير الترسانة الكيميائية السورية، معتبرة انه لم ينصف ضحايا النزاع. وقال فيليب بولوبيون ممثل المنظمة الخاص لدى الأمم المتحدة ان «هذا القرار لم ينجح في إنصاف مئات الأطفال الذين قضوا بالغاز والعديد من الجرائم الخطيرة الأخرى». وكرر مطالبة المنظمة بـ «إحالة الوضع السوري على المحكمة الجنائية الدولية وتبني عقوبات محددة الهدف ضد المسؤولين عن عمليات الإبادة الواسعة النطاق». وكانت فرنسا وبريطانيا طالبتا بدورهما بأن يتضمن القرار الذي صدر إحالة الهجوم الكيميائي الذي أوقع مئات القتلى قرب دمشق في 21 أغسطس على المحكمة الجنائية الدولية. لكن موسكو حليفة النظام السوري رفضت هذا الطلب. وفي ضوء هذا الخلاف، اكتفى مجلس الأمن بالإعراب عن «اقتناعه العميق بوجوب محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام أسلحة كيميائية في سورية».

ورأى بولوبيون أن «الجهود لتدمير الترسانة الكيميائية السورية أساسية، لكنها لا تعالج مشكلة الأسلحة التقليدية التي تسببت بمقتل الغالبية الكبرى من نحو 100 ألف شخص قتلوا في النزاع».

ونددت المنظمة من جهة أخرى باستخدام الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الحارقة والقنابل العنقودية، مطالبة على غرار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بـ «إسكات كل الأسلحة» في سورية. وشدد بان كي مون على ان وضع «خط احمر لنوع معين من الأسلحة لا يعني منح ضوء أخضر لاستخدام أسلحة أخرى».

«الديموقراطيين السوريين».. تنظيم جديد يرفض «الإسلامية الراديكالية» ويعمل على إسقاط الأسد

اسطنبول ـ د.ب.أ: أعلن في مدينة اسطنبول التركية امس عن تشكيل تجمع «اتحاد الديمقراطيين السوريين» الذي يضم مختلف الأطياف السورية الرافضة للتنظيمات الإسلامية الراديكالية وفي نفس الوقت العمل على استمرار الثورة السورية لإسقاط نظام بشار الاسد.

وضم المؤتمر، الذي انطلقت فعالياته، اكثر من 250 شخصية من السوريين «قلة منهم من النساء السوريات اللواتي يشكل غيابهن عن العمل السياسي مؤخرا مؤشرا غير صحي»، وفق قول سيدة سورية مشاركة في أعمال المؤتمر الأول من نوعه.

وقال المفكر والسياسي السوري البارز ميشيل كيلو عضو الهيئة السياسية للائتلاف المعارض في كلمة الافتتاح إن «جهات متطرفة الى جانب نظام بشار الاسد يريدون إلغاء الدولة السورية ووأد مشروع الشعب السوري الذي قدم تضحيات كبيرة من اجل الحرية والديمقراطية والعبور نحو المستقبل الأفضل للشعب السوري وهو ما سنحاول العمل عليه والتخلص من نظام الاسد والتطرف معا»، وأضاف كيلو ،الذي يعتبر أبرز الفاعلين في هذا التجمع الى جانب العشرات من شخصيات المعارضة السياسية السورية «نحن نريد دولة ومجتمعا ديموقراطيا يتسيدهما القانون والتشاركية لكل السوريين، تواجهنا تحديات كبيرة لا شك، لكن إرادة تحقيق الديموقراطية التي يريدها شعبنا مستمرة و الحاضن الاجتماعي للقوى الدافعة بهذا الاتجاه كبيرة ومستمرة، هذا التجمع منفتح ومفتوح لجميع السوريين والقوى الوطنية المعتدلة من اجل العبور نحو سورية تعددية مدنية ديموقراطية».

أما رجل الأعمال السوري البريطاني ايمن الاصفري احد اكبر وأبرز الممولين الماليين «للمؤتمر التأسيسي لاتحاد الديموقراطيين رأى انه« لا يمكن ان أدخر أي جهد في مساعدة ومساندة أبناء بلدي سورية».

وقال الاصفري لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) «نريد التأكيد للعالم كله اليوم ان هناك ملايين السوريين الحضاريين المعتدلين المؤمنين بالديموقراطية والحرية وهم لا يشبهون نظام الديكتاتورية في دمشق او التنظيمات المتطرفة من أي جهة أتت». وتابع «نريد تشكيل تيار ديموقراطي يضم الأطياف السورية الداعية للمدنية ورفع صوت سورية الحضارية عاليا في العالم وهي فرصة ان يتم التأسيس اليوم لتجمع ديموقراطي كبير». وقال «نحن واثقون ان المخاض صعب لكن لابد من نهاية له، أنا لا اعتبر انني اقدم أي شيء زائد عما يقدمه أهلنا في سورية، نريد ان نثبت للعالم خطأ سلوك وخطاب نظام الاسد ،ان البديل له هو التنظيمات المتطرفة، العالم كله يعرف ان التطرف ليس من صفات السوريين، مشروعنا وطني ديموقراطي يتسع للجميع وليس لي أهداف او طموحات سياسية لأني واحد من ملايين السوريين الراغبين بانتقال البلاد نحو الديموقراطية». ويعتبر الاصفري المقيم في لندن واحدا أثرياء السوريين في الخارج ويعمل في قطاع النفط بشكل بارز.

وقالت المعارضة السورية السياسية مرح البقاعي المقيمة في واشنطن لـ (د.ب.أ) إن «المؤتمر التأسيسي لاتحاد الديموقراطيين السوريين المعارضين يريد العمل على توسيع الجسم السياسي السوري الديموقراطي وأن باب الانتساب للاتحاد مفتوح لكل السوريات والسوريين، وان كنت أقر ان عدد السوريات المشاركات ليس بمستوى الطموح، فلا يكفي عمل المرأة السورية في المجالات الإنسانية والإغاثة، فهي مدعوة اليوم لقبول ومواجهة التحديات في الشأن السوري العام، أكثر من أي وقت». وبشأن موافقة المجتمع الدولي على المؤتمر أجابت البقاعي «نعم بلا شك، فقد اتصلت ووجهت دعوة للسفير الأميركي فيأتركيا ريتشارد دوني، كوني من منظمي المؤتمر، فكان جوابه: إن إدارتنا في واشنطن تدعم هذا المشروع الديموقراطي ونهجه وتقف الى جانبه.